المركز الوطني
للإحصاء
و المعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عُمان

ملامح الإقتصاد العماني

ديسمبر ٢٠١٨

العدد : الثاني

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية ٥

١. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام ٢٠١٧م ٥

٢. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية ٥

٣. التطورات في سوق النفط الدولية ٧

ثانياً: الأداء الاقتصادي للسلطنة ٧

١. الناتج المحلي الإجمالي ٨

٢. المالية العامة ١٠

٣. القطاع النقدي ١٢

٤. سوق مسقط للأوراق المالية ١٤

٥. الاستثمار الأجنبي المباشر ١٥

٦. قطاع السياحة ١٧

٧. الأسعار ١٩

- الرقم القياسي لأسعار المنتجين ١٩

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ١٩

٨. التجارة الخارجية ٢١

٩. ميزان المدفوعات ٢٢

١٠. سوق العمل والتشغيل ٢٣

مقدمة

في ظل التغيرات المستمرة والمتواصلة في الأوضاع الاقتصادية حول العالم تبرز الحاجة إلى متابعة هذه التغيرات وتسليط الضوء على تأثيراتها محليا. ويأتي هذا التقرير السنوي (ملامح الاقتصاد العماني) في سياق تتبع الوضع الاقتصادي العام في السلطنة خلال عام عبر عدة موضوعات ومؤشرات رئيسية أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة، والمؤشرات النقدية، والتضخم، والتبادل التجاري.

ويهدف التقرير إلى التعرف على ملامح الاقتصاد في السلطنة بصورة موضوعية وبشفافية محايدة اعتمادا على البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة، كما يستند ذلك إلى أهم التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في رصد التغيرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية من جهة واستعراض أهم التوقعات الاقتصادية وفق آراء الخبراء والمختصين.

ومنهجيا، يستند تحليل الوضع الاقتصادي في السلطنة على مقارنة مختلف المؤشرات الاقتصادية لآخر عامين، مع تناول السلاسل الزمنية الممتدة لخمس أعوام متى ما أمكن ذلك.

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية

١. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام ٢٠١٧م

- سجل الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٧م نمواً بلغ نحو ٣,٧٪ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي[١]، حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة نموا بمعدل ٢,٤٪، والاقتصادات الصاعدة والنامية بمعدل ٤,٧٪. ويعزى هذا النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية بشكل رئيسي إلى التحسن التدريجي في كلا من الاقتصادات المتقدمة ودول شرق وجنوب اسيا . كما شهد حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات نمواً بنحو ٥,١٪ خلال نفس العام.
- أما على مستوى الدول العربية، فيشير تقرير صندوق النقد العربي[٢] إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى نحو ٠,٩٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٢,٢٪ في عام ٢٠١٦م. كما انخفض معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو ٠,٣٪ خلال نفس العام.

٢. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية

- من المتوقع نمو النشاط الاقتصادي العالمي في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩م بمعدل ٣,٩٪ لكل منهما وذلك حسب توقعات صندوق النقد الدولي[٣].
- تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل ٢,٤٪ في عام ٢٠١٨م و٢,٢٪ في عام ٢٠١٩م، حيث من المتوقع أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة نحو ٢,٩٪ في عام ٢٠١٨م و ٢,٧٪ في عام ٢٠١٩م. كما يتوقع أن تحقق منطقة اليورو نموًا بنحو ٢,٢٪ و١,٩٪ في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م على التوالي.
- من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الصاعدة والنامية تحسناً مستمراً في نمو النشاط الاقتصادي يصل إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠١٨م و٥,١٪ في عام ٢٠١٩م.
- أما بالنسبة للتضخم في أسعار المستهلك في عام ٢٠١٨م، فمن المتوقع أن يبلغ ٢,٢٪ في الاقتصادات المتقدمة، و٤,٤٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية.
- من المتوقع أن يبلغ نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات ٤,٨٪ في عام ٢٠١٨م و٤٪ في عام ٢٠١٩م.

---

١ المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو ٢٠١٨، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

٢ المصدر: صندوق النقد العربي، ابريل ٢٠١٨، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.

٣ المصدر السابق.

الجدول رقم (١): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية العالمية[٤] ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٥]

البيان	السنوات		
	٢٠١٧	٢٠١٨*	٢٠١٩*
الناتج العالمي	٣,٧	٣,٩	٣,٩
- الاقتصادات المتقدمة	٢,٤	٢,٤	٢,٢
- الاقتصادات الصاعدة والنامية	٤,٧	٤,٩	٥,١
- دول مجلس التعاون	٠,٣	٣	١
أسعار المستهلكين (التضخم)			
- الاقتصادات المتقدمة	١,٧	٢,٢	٢,٢
- الاقتصادات الصاعدة والنامية	٤,٠	٤,٤	٤,٤
- دول مجلس التعاون	٠,٦	٤,٦	٢,١
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)			
- نفطية	٢٣,٣	٣٣,٠	-١,٨
- غير نفطية	٦,٨	٦,٠	٠,٥

*توقعات

- وعلى صعيد دول مجلس التعاون، تشير توقعات صندوق النقد العربي[٦] إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة بنسبة ١,٩٪ خلال عام ٢٠١٨م و٢,٤٪ في عام ٢٠١٩م، في ظل اتفاق الدول المنتجة للنفط (أوبك) بتعديل كميات انتاج النفط، وتحسن الحيز المالي في دول المجلس، والضريبة الإنتقائية واتباع سياسات خفض الدعم الحكومي.
- أما بالنسبة لتوقعات التضخم في دول المجلس، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي ٣٪ خلال عام ٢٠١٨م، نتيجة لتطبيق معظم دول المجلس ضريبة القيمة المضافة ، وتأثير الارتفاع التصاعدي لأسعار النفط . كما يتوقع تراجع معدل التضخم ليصل إلى ١٪ في عام ٢٠١٩م.
- أما على مستوى السلطنة، يتوقع صندوق النقد العربي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في السلطنة نحو ٢,٥٪ في عام ٢٠١٨م ليصل إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠١٩م، نتيجة للسياسات المتبعة لتنويع الهياكل الانتاجية وتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى تنافسيتها.
- من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في السلطنة من ١,٦٪ في عام ٢٠١٧م إلى نحو ٢٪ في عام ٢٠١٨م و٣٪ في عام ٢٠١٩م.

٤ المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو ٢٠١٨م، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

٥ المصدر: صندوق النقد العربي، سبتمبر ٢٠١٨م، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.

٦ المصدر: المصدر السابق.

٣. التطورات في سوق النفط الدولية

- تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)[٧] أن متوسط الطلب العالمي على النفط الخام للمنظمة خلال عام ٢٠١٨م سيبلغ ٣٢,٩ مليون برميل يوميا منخفضًا بنحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا مقارنة بعام ٢٠١٧م، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط الطلب العالمي للنفط الخام (أوبك) بمعدل ٩٠٠ ألف برميل يومياً ليصل إلى ٣٢,١ مليون برميل في عام ٢٠١٩م.
- من المتوقع أن يصل متوسط الطلب على النفط من خارج (أوبك) إلى ٥٩,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٨م، وأن يرتفع في عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٦١,٧ مليون برميل يوميا.
- وتشير التوقعات إلى أن إجمالي متوسط الطلب العالمي على النفط سيبلغ نحو ٩٨,٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٨م، فيما سيشهد زيادة في عام ٢٠١٩م ليصل الى ١٠٠,٢ مليون برميل يوميا.

ثانياً: الأداء الاقتصادي للسلطنة

ملخص ملامح الاقتصاد العماني في عام ٢٠١٧م

	٧,٣٪	الارتفاع في نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.		٣,٣٪	الارتفاع في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.
	٥١,٣ دولار / برميل	المتوسط السنوي لسعر النفط الخام في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٤٠,١ دولار للبرميل في العام السابق.		٣,٨ مليار ريال عماني	عجز الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠١٧م.
OMR	١٢٪	الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.		٤,٩٪	الانخفاض في إجمالي الانفاق العام بالدولة في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.
	٢ مليار ريال عماني	إجمالي الفائض في الميزان التجاري في عام ٢٠١٧م.		٥٨,٢٪	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي قيمة الصادرات في عام ٢٠١٧م.
	٢٢,٩٪	الارتفاع في إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.		١٥,٨٪	الارتفاع في إجمالي قيمة الواردات السلعية في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.
OMR	٤,٢٪	الارتفاع في السيولة المحلية (م٢) في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.	OMR	٢٣٦ مليون ريال عماني	إجمالي إيرادات الفنادق في عام ٢٠١٧م، مرتفعة بنحو ٢,٥٪ عن العام السابق.
	١١,٨٪	الانخفاض في المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.	OMR	٥٪	متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض في عام ٢٠١٧م.
	١,٦٪	معدل التضخم في عام ٢٠١٧م.		١,٧٩ مليون عامل	إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص والعائلي في عام ٢٠١٧م، مقارنة بنحو ١,٨ مليون في العام السابق.

٧ المصدر: (أوبك)، سبتمبر ٢٠١٧، تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط الشهري لسوق النفط.

١. الناتج المحلي الإجمالي

- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسلطنة، انخفاضًا طفيفًا بنسبة ٠,٩٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م، مسجلاً نحو ٢٨,٥ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٢٨,٧ مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الإنخفاض إلى انخفاض القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو ٣٪ في عام ٢٠١٧م، لتصل إلى ١١,٦ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ١٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م. في المقابل، سجلت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنحو ٠,٩٪ في عام ٢٠١٧م لتصل إلى ١٨,٨ مليار ريال عماني مقارنة بـ ١٨,٦ مليار ريال عماني في العام السابق.
- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة ٧,٣٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالإنخفاض الذي شهده في عاميي ٢٠١٥ و ٢٠١٦م و بنحو١٥٪ و ٤,٣٪ على التوالي.
- يعزى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشكل رئيسي إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو ١٨,١٪ في عام ٢٠١٧م، مقارنة بالعام السابق لتصل إلى ٧,٩ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٦,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م. كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام ٢٠١٧م بنسبة ٣,٣٪ مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٢٥,٣ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م إلى ٢٧,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م.

٧,٣٪

مليار ر.ع

الارتفاع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٧م ليصل إلى نحو ٦ ألف ريال عماني

الشكل رقم (١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (٢٠١٣ -٢٠١٧م)

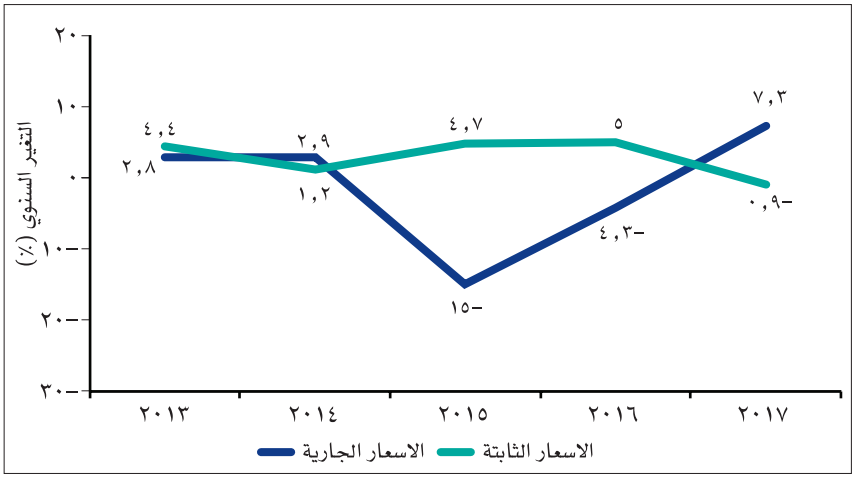

- يعود الإرتفاع في القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٧م إلى ارتفاع القيمة المضافة للنفط الخام بنسبة ١٩,٨٪ نتيجة لإرتفاع متوسط سعر النفط العماني الخام بنسبة ٢٨٪ مقارنة بالعام السابق ليصل إلى ٥١,٣ دولار / برميل. وفي المقابل، انخفض متوسط الإنتاج اليومي للنفط من نحو مليون برميل في عام ٢٠١٦م إلى نحو ٩٧٠,٦ ألف برميل في عام ٢٠١٧م نتيجة لإتفاقية تخفيض الإنتاج المبرمة بين دول أعضاء أوبك والمنتجين المستقلين. في حين سجلت القيمة المضافة للغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة ١٠,٤٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو ١,٣ مليار ريال عماني.

٢٩٪

مساهمة الأنشطة النفطية في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٤٦,٤٪ في عام ٢٠١٤م.

الشكل رقم (٢) : إنتاج وأسعار النفط الخام العماني خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧م)

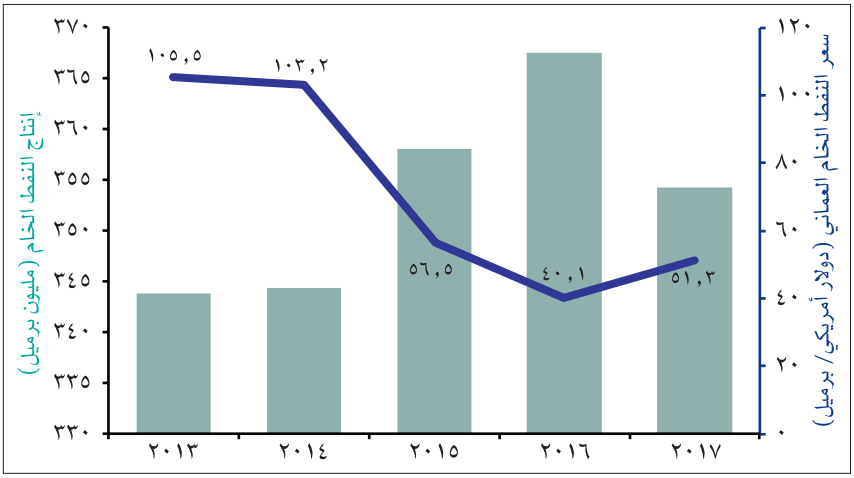

- سجلت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنحو ٣,٣٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى نحو ٢٠,٢ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ١٩,٦ مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الزراعة والأسماك بنسبة ٩,٣٪، والأنشطة الخدمية بنسبة ٣,٣٪، والأنشطة الصناعية بنسبة ٢,٨٪ خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (٣) : مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية للفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧م)

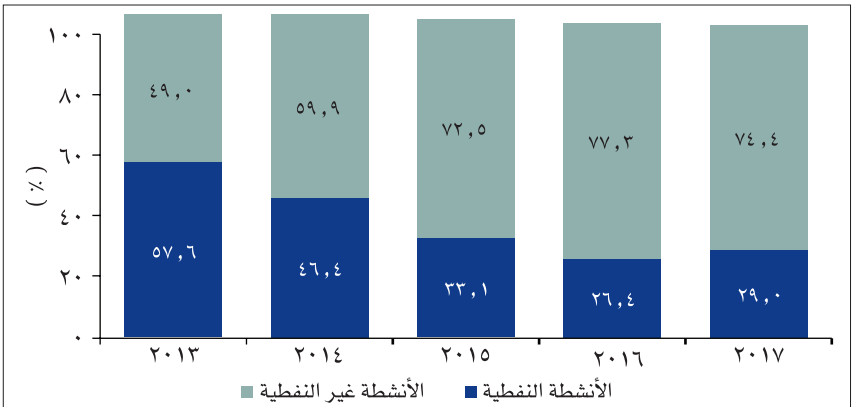

ملاحظة: حاصل جمع مساهمة الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية من الناتج لا يساوي ١٠٠ بسبب مساهمة خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة والضرائب ناقص الإعانات على المنتج.

- ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية لنحو ١٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م، مقارنة بنحو ١٣,٦ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م نتيجة ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الصحة بنسبة ٩,٦٪، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٧,١٪،

والأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنسبة ٦,٤٪، ونشاط التعليم بنسبة ٥,٢٪. كما ارتفع نشاط الوساطة المالية، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٥ ٪ و١٪ على التوالي وارتفعت انشطة الخدمات الأخرى* بنسبة ٦,٥٪. في المقابل، انخفضت القيمة المضافة لنشاط الفنادق والمطاعم بنسبة ١,٠٪، ونشاط الإدارة العامة والدفاع بنسبة ١,٥٪، خلال تلك الفترة.

- حققت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنحو ٢,٨٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو ٥,٦ مليار ريال عماني. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع القيمة المضافة لنشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ١,١٥٪، ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة ١١,٣٪ ، ونشاط إمدادات الكهرباء والمياه بنسبة ٥,٧٪. في حين انخفضت القيمة المضافة لنشاط الإنشاءات بنسبة ٧,٧٪ خلال تلك الفترة.

٦٩,٣٪

مساهمة الأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام ٢٠١٧م

الشكل رقم (٤) : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٧م

* أنشطة الخدمات الأخرى تشمل :أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية والشخصية الأخرى ونشاط الأسر الخاصة التي تعين افرادا لإدارة الأعمال المنزلية.

٢٨٪

الارتفاع في متوسط سعر برميل النفط في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

٢. المالية العامة

- سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً مالياً بلغ ٣,٨ مليار ريال عماني، منخفضاً بنسبة ٢٩,١٪ مقارنة بالعام السابق حيث بلغ ٥,٣ مليار ريال عماني. ويعزى هذا الإنخفاض إلى ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بنحو١١,٩٪ وانخفاض إجمالي الإنفاق العام بالسلطنة في عام ٢٠١٧م بنسبة ٤,٩٪ مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (٥) : بنود الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧م)

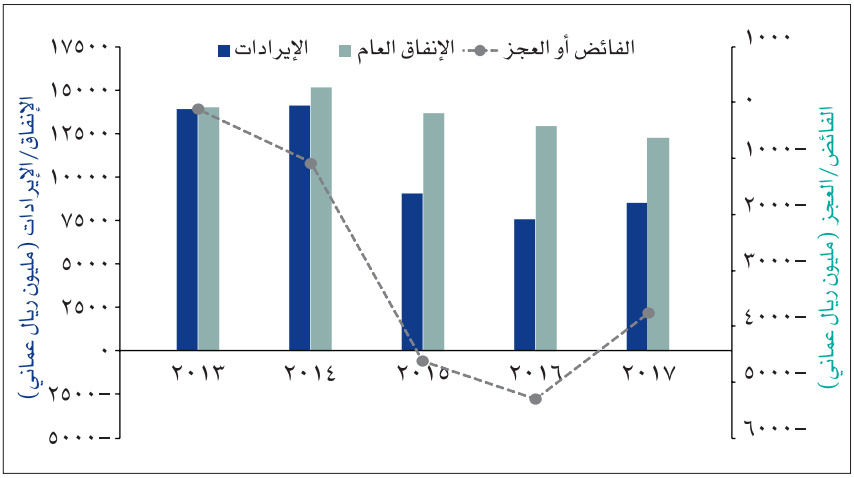

٧٧,٦٪

ارتفاع الدعم التشغيلي للشركات الحكومية في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

- سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنحو ١١,٩٪ في عام ٢٠١٧م لتبلغ نحو ٨,٥ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٧,٦ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م. ويعزى هذا الإرتفاع إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة ٢٨,٢٪ لتبلغ نحو ٤,٧ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٣,٧ مليار ريال عماني في العام السابق.

- شكلت الإيرادات النفطية نحو ٧٢,٩٪ من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٦٨,٢٪ في العام السابق، مسجلة ارتفاعاً من نحو ٥,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م إلى نحو ٦,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق في عام ٢٠١٧م.

- شهد إجمالي الإنفاق العام للسلطنة في عام ٢٠١٧م انخفاضاً بنسبة ٤,٩٪ ليبلغ نحو ١٢,٣ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ١٢,٩ مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الانخفاض في المصروفات الاستثمارية بنسبة ٩,٣٪ ، والمصروفات الجارية بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

- وجاء الانخفاض في المصروفات الاستثمارية في عام ٢٠١٧م نتيجة لإنخفاض المصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية بنحو ٣٧,٦٪، ومصروفات انتاج الغاز والنفط بنحو ١٨,١٪ و ١١٪ على التوالي مقارنة بالعام السابق.

- أما بالنسبة للمصروفات الجارية فيعود الإنخفاض إلى انخفاض مصروفات الدفاع والأمن بنسبة ١٤,٣٪، ومصروفات انتاج النفط بنسبة ١٣,٢٪ ، ومصروفات انتاج الغاز بنسبة ٧,٥٪ مقارنة بالعام السابق.

- ارتفعت نسبة المساهمات ودعم القطاع الخاص في عام ٢٠١٧م بنحو ٦,٢٪ مقارنة بالعام السابق ، نتيجة لإرتفاع الدعم التشغيلي للشركات الحكومية بنسبة ٧٧,٦٪، ودعم قطاع الكهرباء بنسبة ٣٦,٣٪، وارتفاع المصروفات الإستثمارية للشركات الحكومية بنحو ٢٧٪،

ودعم المنتجات النفطية بنحو ٢٢,٨٪، ودعم السلع الغذائية بنسبة ٢,٦٪. في حين انخفضت المساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية بنحو٥٩,٣٪، ودعم فوائد القروض التنموية والإسكانية بنسبة ٠,٤٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م.

- بلغت الزيادة في رصيد الدين الحكومي نحو ٩,٦ مليار ريال عماني خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧م) حيث بلغ الدين الحكومي في نهاية عام ٢٠١٧م نحو ١١ مليار ريال عماني، لذلك فقد ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٤٪ في عام ٢٠١٤م إلى ٣٩,٩٪ في عام ٢٠١٧م.

٣. القطاع النقدي

- شهدت السيولة المحلية (م٢) نموا بنحو ٤,٢ ٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بمعدل النمو المسجل في عام ٢٠١٦م والبالغ ١,٨٪ نتيجة للتعافي الذي تشهده أسعار النفط ونمو الائتمان المصرفي بنسب أعلى من الودائع[٨].
- سجل عرض النقد بمعناه الضيق (م١) انخفاضاً بنحو ٠,٨٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو ٥ مليار ريال عماني، في عام ٢٠١٧م نتيجة انخفاض النقد المتداول لدى الجمهور بنحو ٢,٦٪، وإجمالي الودائع تحت الطلب بنحو ٠,١٤٪.
- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية بنحو ١,٩٪ في عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١٨,٦ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ١٨,٣ مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص بنسبة ٢,٦٪، وودائع القطاع الحكومي – الوزارات والهيئات الحكومية – بنسبة ٠,٨٪ بينما انخفض في المؤسسات العامة بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.
- شهدت سرعة دوران النقد[٩] بمعناه الواسع (م٢) تراجعاً من ٢,٣ في عام ٢٠١٤م إلى ١,٨ في عام ٢٠١٥م ثم إلى ١,٧ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧م، مما يدل على تراجع عدد مرات دوران الأرصدة النقدية في الاقتصاد.
- ارتفع إجمالي الائتمان (القروض) بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ٢٠,٥ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ١٩,٧ مليار ريال عماني في العام السابق، بزيادة بلغت ٨١٣ مليون ريال عماني. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة ١١,٢٪، والقطاع الخاص بنسبة ٣,٨٪ بينما انخفض الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي –الوزارات والهيئات الحكومية– بنسبة ٦٧,٧٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.
- وتعتبر القروض الشخصية هي المحرك الرئيسي للائتمان المصرفي حيث شكلت نحو ٤٠٪ من إجمالي الائتمان المصرفي في عام ٢٠١٧م وبلغت نحو ٨,٢ مليار ريال عماني، مرتفعة بنسبة ٣,٩٪ مقارنة بالعام السابق.

---

٨ المصدر: البنك المركزي العماني، ٢٠١٧م، التقرير السنوي.

٩ سرعة دوران النقد هي مؤشر اقتصادي يقيس عدد مرات تداول النقد في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن، ويتم احتسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عرض النقد بمعناه الواسع

الشكل رقم (٦): النمو في السيولة المحلية وإجمالي القروض والقروض الشخصية
(٢٠١٣ - ٢٠١٧م)

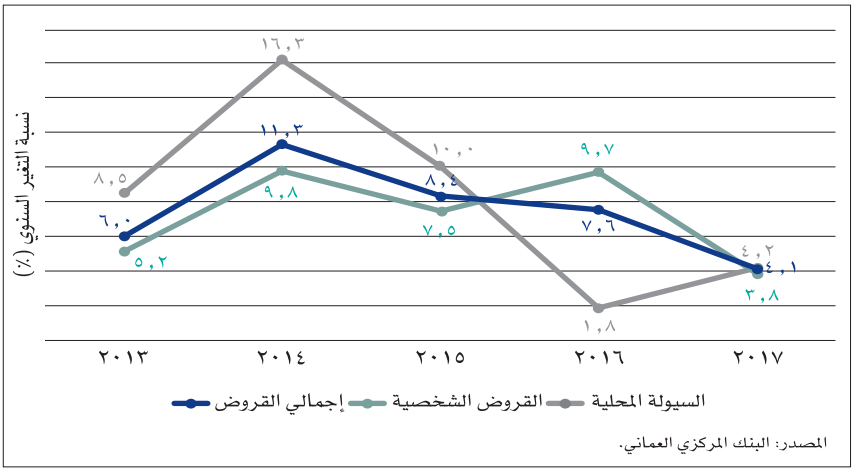

المصدر: البنك المركزي العماني.

- أما بالنسبة للبنوك المتخصصة، فقد ارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية في عام ٢٠١٧م بنحو ١٢,٨٪ لتبلغ نحو ٥٧,٦ مليون ريال عماني مقارنة بنحو ٥١,١ مليون ريال عماني في العام السابق. كما أرتفعت القروض الممنوحة من بنك الإسكان في عام ٢٠١٧م بنسبة ٨,٨٪ مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو ٧٨,٩ مليون ريال عماني.
- سجل متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض الاسمي ارتفاعاً بنسبة ٤٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق، ليسجل نحو ٥٪، مقارنة بنحو ٤,٨٪ في عام ٢٠١٦م. أما متوسط سعر الفائدة الحقيقي - متوسط سعر الفائدة الاسمي ناقصا منه التضخم - فقد انخفض من ٣,٧٪ في عام ٢٠١٦م إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠١٧م.

٤٤٪

من القروض الممنوحه من بنك التنمية العماني في عام ٢٠١٧م كانت لنشاط الصناعات.

الشكل رقم (٧): متوسط سعر الفائدة الاسمي والحقيقي على إجمالي القروض
(٢٠١٣ - ٢٠١٧م)

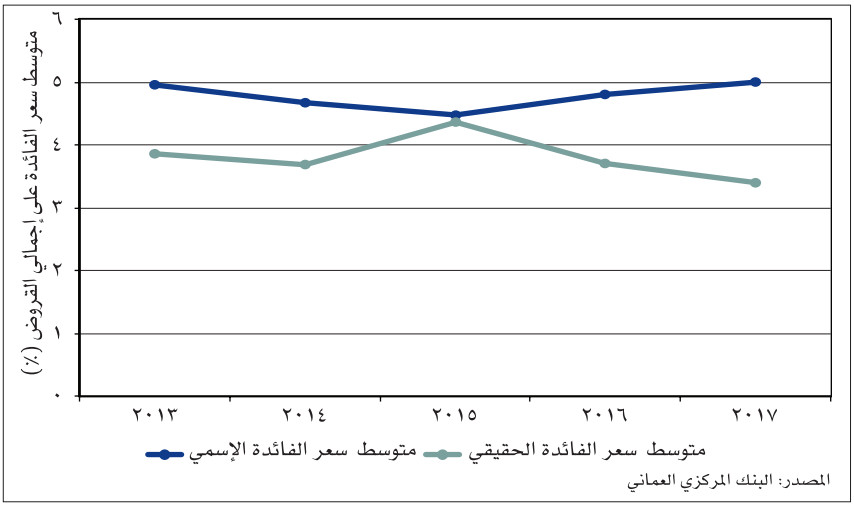

المصدر: البنك المركزي العماني

- انخفض مؤشر سعر الصرف الحقيقي للريال العماني بنسبة ٦,٦٪ في عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١٠٠,٢ نقطة مقارنة بنحو ١٠٧,٣ نقطة في عام ٢٠١٦م، مما يشير إلى انخفاض القيمة الشرائية للريال العماني.

٤. مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية

- حققت الأسواق المالية العالمية في عام ٢٠١٧م ارتفاعًا بلغ نحو ١٩,٢٪ في المتوسط، حيث بلغ متوسط نمو مؤشرات الأسواق الامريكية نحو ٢٣,٣٪. إما الأسواق الأوروبية بلغ متوسط نموها السنوي ٩,٧٪.

- أما الأسواق المالية العربية، فقد حققت نموا طفيفا مقارنة بأداء الأسواق المالية العالمية حيث بلغ متوسط نسبة نموها في عام ٢٠١٧م نحو ٢٪، إلا أن أداء الأسواق المالية الخليجية- ومنها سوق مسقط للأوراق المالية- جاء مخالفاً لأداء الأسواق المالية العالمية حيث تراجع متوسط نموها السنوي في عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٥٪ مقارنة بالعام السابق[١٠].

الشكل رقم (٨): أداء الأسواق الخليجية لعام ٢٠١٧م

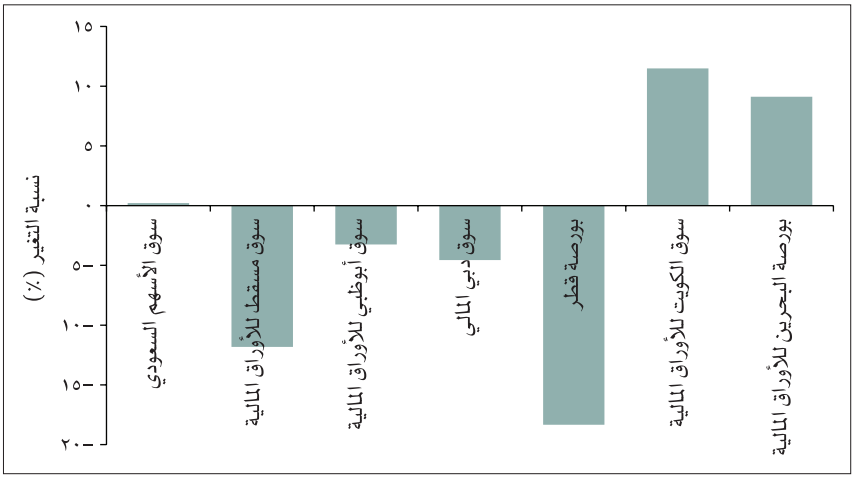

- شهد مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية انخفاضًا بنحو ١١,٨٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م ليصل إلى ٥٠٩٩,٣ نقطة. كما انخفض مؤشر السوق الشرعي بنحو ١٧,٩٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

- ارتفعت قيمة التداول في سوق مسقط للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٧م بنحو ٣,٥٪ مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت من ٩٥٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦م إلى ٩٩٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٧م. وتشير نسب التملك في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق إلى أن العمانيين يمتلكون نحو ٧٢٪ بينما يمتلك غير العمانيين نحو ١٣,٣٪ ويمثل الخليجيون ١٤,٧٪ منهم.

٢٠٪

الانخفاض في مؤشر قطاع الصناعة في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

١٠ المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية، ٢٠١٧م، التقرير السنوي

- أما على مستوى المساهمة القطاعية، احتل القطاع المالي المرتبة الأولى من حيث إجمالي قيمة التداول حيث حقق نحو ٥٢٪ من إجمالي قيمة التداول في عام ٢٠١٧م، يليه قطاع الخدمات بنحو ٢٧٪، و قطاع الصناعة بما نسبته ١٤٪. أما السندات، فقد شكلت نحو ٧٪ من إجمالي قيمة التداول في عام ٢٠١٧م.

٪١٦

ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشره في نهاية عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (٩): مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية (٢٠١٣ – ٢٠١٧م)

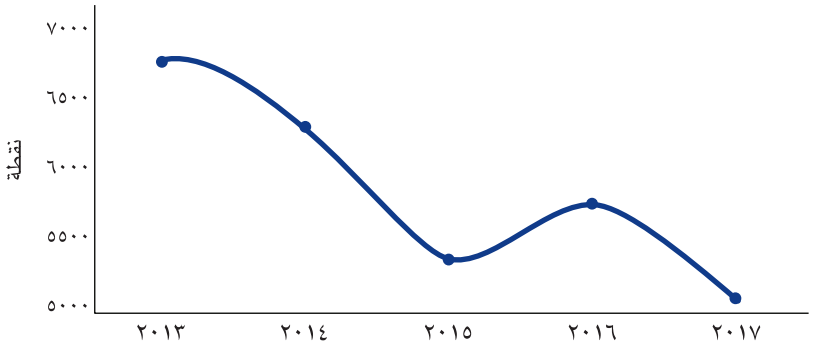

المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

٥. الاستثمار الأجنبي المباشر

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م نحو ٩,٤ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٨,١ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م. وبلغ حجم التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م حوالي ١,٣ مليار ريال عماني.

- وعلى مستوى التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م، فقد استحوذ نشاط استخراج النفط والغاز على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر وبقيمة بلغت نحو ٥,٢ مليار ريال عماني، حيث ساهم بنسبة ٥٥٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ويأتي نشاط الوساطة المالية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت ١٥,١٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقيمة بلغت نحو ١,٤ مليار ريال عماني. وساهم كلا من نشاط الصناعات التحويلية والأنشطة العقارية بنحو ١١,٢٪ و٧٪ على التوالي.

- تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م، حيث بلغ إجمالي استثماراتها نحو ٤,٥ مليار ريال عماني، تليها دولة الامارات العربية المتحدة وبإجمالي استثمارات مباشرة بلغت نحو مليار ريال عماني. كما بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة في نهاية عام ٢٠١٧م من دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين مجتمعة حوالي ١,١ مليار ريال عماني.

الشكل رقم (١٠): الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والنشاط لعام ٢٠١٧م*
(مليون ريال عماني)

حسب الدول

المملكة المتحدة	٤,٤٦٢,٠
دولة الامارات العربية المتحدة	١,٠٣٦,١
دولة الكويت	٤١٧,٥
دولة قطر	٣٨٨,٨
مملكة البحرين	٣٤٣,٣
الهند	٢٩٦,٣
الولايات المتحدة الامريكية	٢٩٣,٩
سويسرا	٢٨٥,٢
هولندا	٢٦١,٥

حسب النشاط

استخراج النفط والغاز	٥,١٦٢,٥
الوساطة المالية	١,٤١٥,٩
الصناعة التحويلية	١,٠٤٨,٢
الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	٦٥١,٥
اخرى	١,١١٢,٧
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٦	٩,٣٩٠,٧

* بيانات أولية

٦. السياحة

- بلغت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٢,٨٪ في عام ٢٠١٦م ، حيث ارتفعت القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة في السلطنة بنحو ١,٨٪ خلال عام ٢٠١٧ ليسجل نحو ٧٢٨ مليون ريال عماني، مقارنة بنحو ٧١٥ مليون ريال عماني عام ٢٠١٦.

- سجل الميزان السياحي [١١] عجزاً بنحو ١٢٠,٤ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٧م، منخفضا عن العجز المسجل في العام السابق بنحو ٤٧,٣ مليون ريال عماني.

- ارتفع عدد الزوار الوافدون إلى السلطنة من ٣,٢ مليون زائر في عام ٢٠١٦م إلى ٣,٣ مليون زائر، مما أدى إلى ارتفاع إنفاق السياحة الوافدة بنحو ٦,١٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

- أما بالنسبة للسياحة المغادرة، فقد بلغ عدد الزوار المغادرون للسلطنة في عام ٢٠١٧م نحو ٦,٤ مليون زائر، بزيادة بلغت ٤٦٦ ألف زائر مقارنة بالعام السابق. وبالرغم من ارتفاع عدد الزوار المغادرون إلا أن إنفاقهم انخفض بنحو ٥,٦٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى ٤٦٢,٧ مليون ريال عماني مقارنة بنحو٤٩٠,٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦م.

- بلغ عدد زوار السفن السياحية في السلطنة في عام ٢٠١٧م نحو ٢٢٢ ألف زائر، مرتفعاً بنحو ٢,٢٪ عن العام السابق. وبالنسبة للتوزيع النسبي للزوار حسب الجنسيات، فقد شكل الألمان نحو ٣٦,٣٪ من إجمالي الزوار، والبريطانيون ١٥,٤٪، ثم الايطاليون بنحو ٧,٩٪.

- بلغ عدد الفنادق في السلطنة ٣٥٩ فندقاً في عام ٢٠١٧م، بزيادة بلغت ١٩ فندقاً مقارنة بالعام السابق. وتمثل الفنادق ذات فئة الخمس والأربع نجوم نحو ١١,٤٪ من إجمالي الفنادق في السلطنة. ويبلغ عدد العاملين في فنادق السلطنة نحو ١٤,١ ألف عامل، ٢٨,٥٪ منهم عمانيون.

- سجل عدد نزلاء الفنادق في السلطنة في عام ٢٠١٧م انخفاضاً طفيفا بنحو ٠,٤٪ مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو ٣,٣ مليون نزيل، حيث بلغت نسبة النزلاء العمانيون ٣٩,٢٪ ، والأوروبيون ٢٤,١٪، والآسيويون ١٧,٥٪، والخليجيون ٩,٩٪. وبلغت نسبة إشغال الغرف في عام ٢٠١٧ حوالي ٤٥,٢٪ مقارنة بنحو ٤٧,٣٪ في العام السابق.

- شهدت إيرادات الفنادق في السلطنة في عام ٢٠١٧م ارتفاعاً بنحو ٢,٥٪ مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى نحو ٢٣٦ مليون ريال عماني. وتمثل إيرادات الفنادق ذات فئة الخمس نجوم نحو ٤٦,٥٪ من إجمالي إيرادات الفنادق.

OMR

١٠٥,١

ريال عماني

متوسط إنفاق السائح الوافد إلى السلطنة في عام ٢٠١٧م مقابل ٧٢,٧ ريال عماني للسائح المغادر.

١١ الميزان السياحي= إنفاق السياحة الوافدة – إنفاق السياحة المغادرة

الشكل رقم (١١): توزيع زوار السفن السياحية حسب الجنسيات في عام ٢٠١٧م ×

اعلى خمس جنسيات:

اجمالي زوار السفن السياحة في عام ٢٠١٧ (٢٢٢) ألف زائر

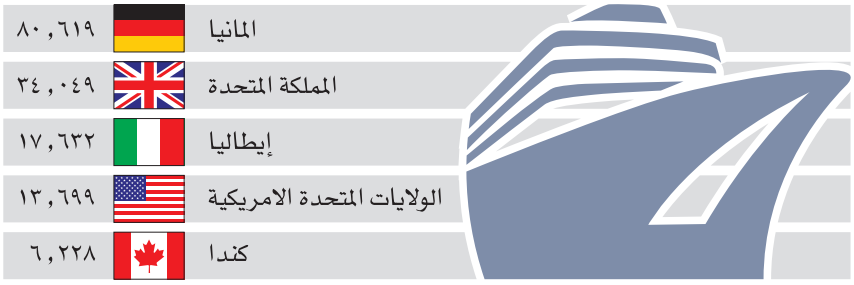

* بيانات مبدئية

الشكل رقم (١٢): تطور عدد نزلاء الفنادق والإيرادات (٢٠١٣-٢٠١٧م)

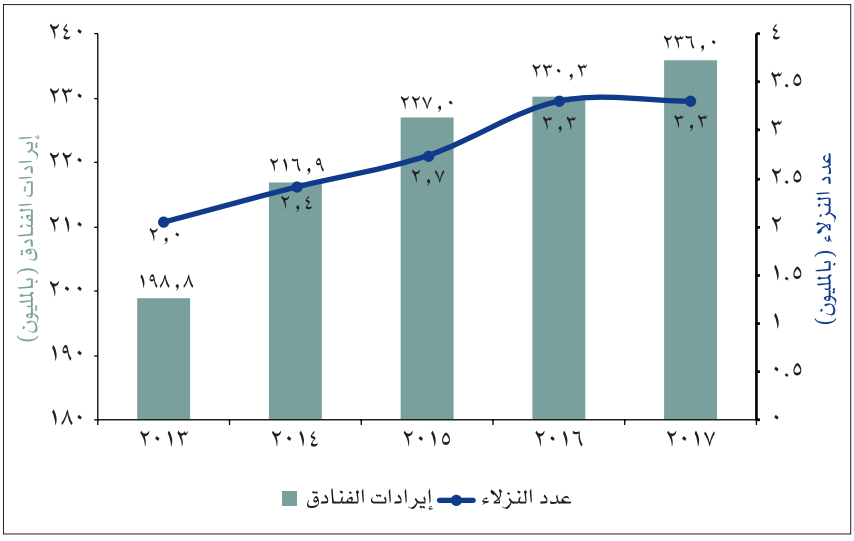

٧. الأسعار

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

- سجل المؤشر العام لأسعار المنتجين ارتفاعًا بنسبة ١٣,٦٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالانخفاض المسجل في العام السابق والبالغ ١٩٪ . ويعزى هذا الإرتفاع إلى ارتفاع أسعار كلاً من مجموعة منتجات النفط والغاز بنسبة ١٧٪، ومجموعة المنتجات غير النفطية بنسبة ١,٥٪.
- يعود الإرتفاع في أسعار مجموعة منتجات النفط والغاز إلى ارتفاع أسعار منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة ١٦,١٪، وأسعار منتجات الغاز الطبيعي المسال والنفط المكرر بنسبة ٢٢,٥٪ خلال تلك الفترة. أما الارتفاع في أسعار مجموعة المنتجات غير النفطية فيرجع إلى ارتفاع أسعار مجموعة الصناعة التحويلية بنسبة ٣,٣٪. في المقابل، انخفضت أسعار مجموعة التعدين والكهرباء والماء بنسبة ٣,٩٪.
- ساهمت مجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بشكل رئيسي في ارتفاع أسعار مجموعة الصناعة التحويلية في عام ٢٠١٧م حيث ارتفعت أسعارها بنسبة ٥,١٪ مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت أسعار مجموعة السلع الأخرى القابلة للنقل بنسبة ٣,٧٪، وأسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات بنسبة ٠,٦٪ خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (١٣): التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين (٢٠١٣-٢٠١٧م)

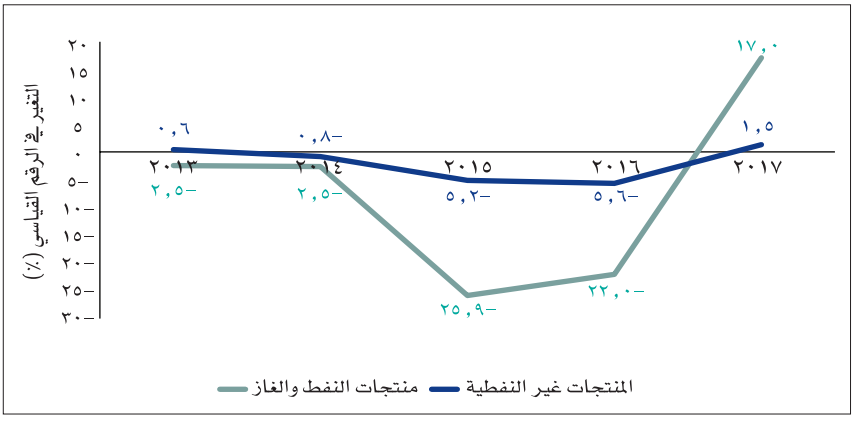

٪١,٦

معدل التضخم في السلطنة في عام ٢٠١٧م.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

- بلغ معدل التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – سنة الأساس ٢٠٠٧م- نحو ١٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت المملكة العربية السعودية أقل معدل تضخم في المنطقة بلغ -٠,٧٪، تليها مملكة البحرين بمعدل تضخم بلغ ٠,٨٪، وجاءت كلاً من دولة قطر وسلطنة عمان في المرتبة الثالثة وبمعدل تضخم بلغ ١,٦٪ لكل منهما، ثم دولة الكويت بنسبة ٢,٥٪ . في المقابل، سجلت دولة الامارات العربية المتحدة أعلى معدل تضخم بلغ ٣٪ خلال عام ٢٠١٧م. مقارنة بالعام السابق[١٢].

١٢ المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- سجل معدل التضخم في السلطنة – سنة الأساس ٢٠١٢م– ارتفاعاً بنسبة ١,٦٪ عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ١,١٪ في عام ٢٠١٦م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار كل من مجموعة التبغ بنحو (١٧,٤٪)، ومجموعة النقل بنحو (٤,٤٪)، ومجموعة التعليم بنحو (٣,٤٪)، ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية بنحو ٢,٩٪، و مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنحو (١,٦٪)، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنحو (١,٦٪). كما سجلت أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، ومجموعة الثقافة والترفية، ومجموعة الصحة، ومجموعة المطاعم والفنادق ارتفاعاً لم يتجاوز ٠,٥٪.
- في المقابل، انخفضت أسعار مجموعة الاتصالات بنحو ٢,٣٪ و مجموعة الملابس والأحذية بنحو ٠,١٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (١٤): التغير في المجموعات الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (٪) لعام ٢٠١٧م

١-المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	٠,٥
٢- التبغ	١٧,٤
٣- الملابس الجاهزه والاحذية	-٠,١
٤- السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	١,٦
٥- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	٢,٩
٦- الصحة	٠,٣
٧- النقل	٤,٤
٨- الاتصالات	-٢,٣
٩- الثقافة و الترفية	٠,٤
١٠- التعليم	٣,٤
١١- المطاعم والفنادق	٠,٢
١٢- السلع والخدمات المتنوعة	١,٦
التضخـــم	١,٦

٨. التجارة الخارجية

- ارتفع حجم التبادل التجاري بالسلطنة بنحو ١٩,٦٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو ٢٣,٢ مليار ريال عماني مقابل ١٩,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنحو ٢٢,٩٪ ، والواردات السلعية بنحو ١٥,٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٦م.
- سجل الميزان التجاري في عام ٢٠١٧م فائضاً بلغ ٢,١ مليار ريال عماني، مرتفعا بنحو ٧٩,٢٪ عن الفائض المسجل في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع على ارتفاع إجمالي قيمة الواردات السلعية من ٩,١ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م إلى ١٠,٦ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م.
- يعزى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية في عام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنسبة ٢٦,١٪، وقيمة الصادرات غير النفطية بنسبة ٣٢,٤٪، وقيمة إعادة التصدير بنسبة ٢,٦٪ خلال تلك الفترة.
- سجلت قيمة صادرات النفط الخام في عام ٢٠١٧م ارتفاعاً بنحو ١٧,٤٪ مقارنة بالعام السابق، لتصل لنحو ٥,٨ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٤,٩ مليار ريال عماني في العام السابق.
- ساهمت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير بنحو ٤١,٨٪ من إجمالي قيمة الصادرات في عام ٢٠١٧م لتبلغ نحو ٥,٣ مليار ريال عماني. وقد شكلت المنتجات المعدنية نحو ٢٩,٤٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، تليها منتجات الصناعة الكيماوية والصناعات المرتبطة بها بنحو ١٦,٦٪.
- وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، استحوذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نحو ٤٦,٧٪ من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، والدول الآسيوية غير العربية على نحو ٣٠,٨٪ بينما شكلت الدول العربية الأخرى نحو ٩,٤٪، ودول الأمريكيتين نحو ٤,٧٪، والدول الافريقية غير العربية بنحو ٤,٥٪. أما بقية الدول مجتمعة، فقد شكلت ما لا يتجاوز ٣,٩ ٪ من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير في عام ٢٠١٧م.

٥,٨

مليار ريال عماني

قيمة اجمالي صادرات النفط الخام في عام ٢٠١٧م ، مرتفعة بنسبة ١٧,٤٪ مقارنة بالعام السابق.

٥٨,٢٪

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٥٦,٧٪ في العام السابق

الشكل رقم (١٥) : قيمة الصادرات السلعية غيرالنفطية وإعادة التصدير حسب أهم الدول المستوردة في عام ٢٠١٧ (مليون ر.ع)

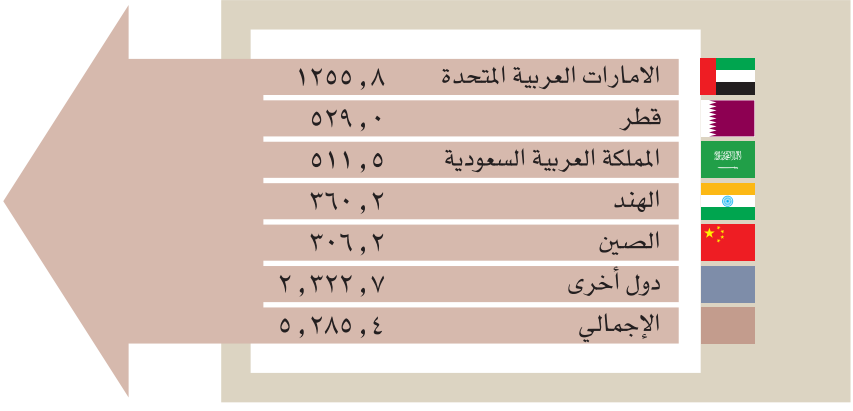

- بلغت قيمة الواردات السلعية نحو ١٠,٦ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٩,١ مليار ريال عماني في العام السابق. وشكلت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها أكثر من خمس واردات السلطنة السلعية (٢٣,٣٪) في عام ٢٠١٧م، وتأتي في المرتبة الثانية واردات المعادن العادية ومصنوعاتها بنحو ١٣,٧٪، ثم واردات آلات ومعدات النقل بنحو ١٢,٢٪.

٥٤,٥٪

من إجمالي واردات السلطنة السلعية في عام ٢٠١٧م تستورد من الدول العربية.

- أما بالنسبة للواردات السلعية حسب المنافذ، فقد شكلت واردات السلطنة عبر المنافذ البحرية أكثر من نصف قيمة الواردات السلعية في عام ٢٠١٧م ما نسبته (٥٦,٧٪)، و٢٩,٤٪ منها عبر المنافذ البرية، و١٤٪ عبر المنافذ الجوية.
- تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول للسلطنة بالنسبة للواردات، حيث شكلت واردات السلطنة السلعية من دولة الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٧م نحو ٤١,٨٪ من إجمالي الواردات. وتأتي جمهورية الصين في المرتبة الثانية بنحو ٦٪، تليها جمهورية الهند بنحو ٥,٣٪.

الشكل رقم (١٦): قيمة الواردات السلعية حسب أهم الدول المصدرة في عام ٢٠١٧ (مليون ر.ع)

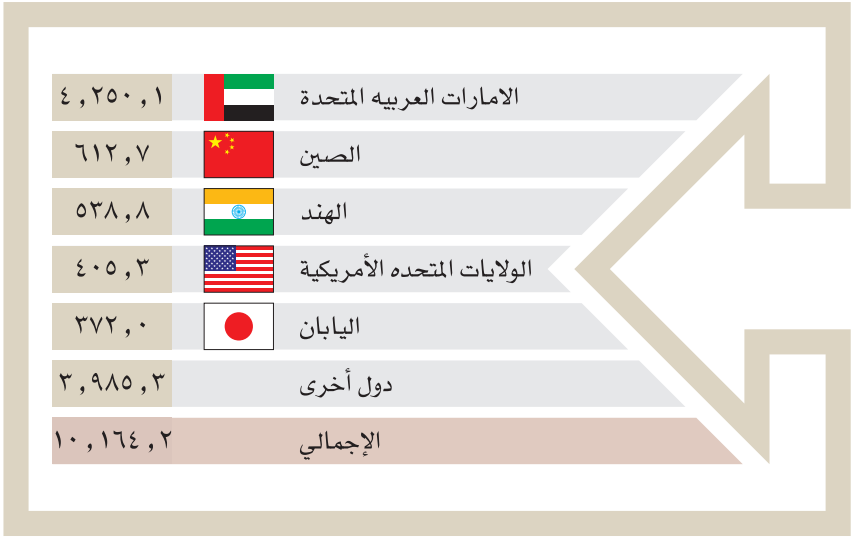

٩. ميزان المدفوعات

- سجل ميزان المدفوعات للسلطنة عجزًا بلغ نحو ١,١ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م نتيجة العجز المسجل في الحساب الجاري. إلا أن هذا العجز في الميزان الكلي للمدفوعات كان أقل من العجز المسجل في عام ٢٠١٦م والبالغ نحو ٣,٦ مليار ريال عماني.
- سجل الحساب الجاري للسلطنة عجزا ماليا للعام الثالث على التوالي حيث بلغ نحو ٤,١ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٤,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦م. ويعزى هذا

العجز إلى العجز في حساب التحويلات الجارية، إذ بلغ نحو ٣,٨ مليار ريال عماني، إلا أن هذا العجز في التحويلات الجارية كان أقل من العجز المسجل في عام ٢٠١٦م والبالغ نحو ٤ مليار ريال عماني.

- بلغ حجم الحساب الرأسمالي والمالي نحو ٣,٥ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧م مرتفعا بنحو ١,٩ مليار ريال عماني عن العام السابق نتيجة للفائض المسجل في الحساب المالي والبالغ نحو ٣,٤ مليار ريال عماني.

١٠. سوق العمل والتشغيل

- شهد إجمالي عدد المشتغلين في السلطنة في عام ٢٠١٧م ارتفاعاً طفيفاً بنحو ٠,٥٪ ليصل إلى ٢,٢٧ مليون مشتغل مقارنة بنحو ٢,٢٦ مليون مشتغل في العام السابق. وبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص والعائلي نحو ٨٩,٨٪ مقابل ١٠,٢٪ فقط في القطاع الحكومي.

- بلغ عدد القوى العاملة في القطاع الحكومي نحو ٢٣٢ ألف عامل وعاملة منخفضة بنحو ٠,٦٤٪ مقارنة بالعام السابق، حيث شكل العمانيون حوالي ٨٤,٣٪، بينما شكل الوافدون نحو ١٥,٧٪. والجدير بالذكر أن عدد القوى العاملة الوطنية في القطاع الحكومي انخفضت بنحو ٠,١٣٪ في عام ٢٠١٧م، بينما انخفض عدد القوى الوافدة العاملة في القطاع الحكومي بنحو ٣,٣٪ خلال نفس الفترة.

- أما في القطاعين الخاص والعائلي، فقد سجل عدد القوى العاملة في هذا القطاع ارتفاعًا طفيفًا بنحو ٠,٦٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بالإرتفاع المسجل في العام السابق والذي بلغ ٩,٥٪. فقد بلغ إجمالي عدد القوى العاملة في هذا القطاع نحو مليوني مشتغل، شكل العمانيون منهم نحو ١٣,٧٪ فقط مقابل ٨٦,٣٪ وافدين.

الشكل رقم (١٧) : معدل تغير القوى العاملة في القطاع الخاص خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧م)

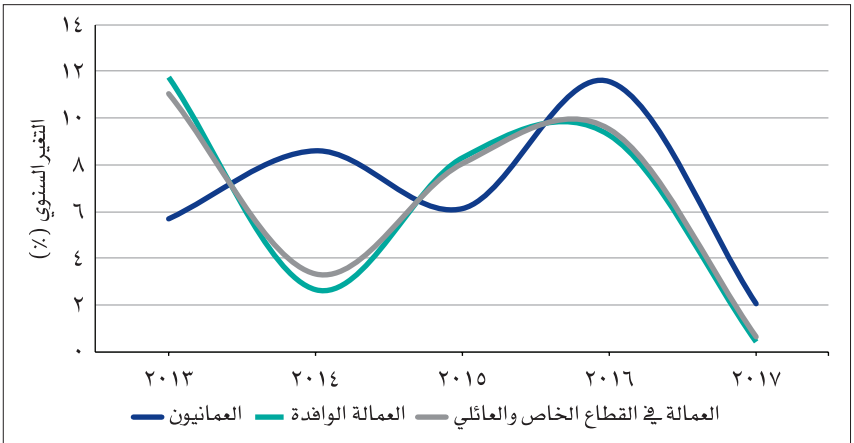

المصدر: شرطة عمان السلطانية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

- ومن حيث المستويات التعليمية للمشتغلين، بلغت نسبة العمانيين المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة المؤهلات الجامعية نحو ٤٢٪ من إجمالي العمانيين المشتغلين في هذا القطاع في عام ٢٠١٧م .في المقابل، بلغت نسبة الوافدين من حملة المؤهلات الجامعية نحو ٥١,٥٪ من إجمالي عدد الوافدين العاملين في القطاع الحكومي.
- وعلى صعيد القطاع الخاص والعائلي، بلغت نسبة العمانيين المشتغلين من حملة مؤهل دبلوم التعليم العام نحو ٤٢,٣٪ من إجمالي العمانيين المشتغلين في هذا القطاع في عام ٢٠١٧م . في حين ٧٣٪ من العمالة الوافدة في هذا القطاع يحملون مؤهلًا تعليميًا أقل من دبلوم التعليم العام.
- وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية: شكل العمانيون العاملون في القطاع الخاص والعائلي في نشاط التشييد نحو ٢٣,٥٪ من إجمالي العمانيين العاملين في هذا القطاع.
- تركز نحو ٥٩٪ من اجمالي الوافدين العاملين في القطاع الخاص والعائلي في ٣ أنشطة اقتصادية وهي: نشاط التشييد (٣٣٪) ، ونشاط تجارة الجملة والتجزئه (١٣,٦٪) ، و نشاط الصناعات التحويلية (١٢٪).
- أما على مستوى المجموعات المهنية: فقد بلغت نسبة العمالة الوافدة المشتغلين في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة نحو ٤٦٪ من إجمالي عدد العمالة الوافدة في هذا القطاع . في المقابل، بلغ عدد العمانيون العاملون في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة نحو ٢٣٪ من إجمالي عدد العمانيين العاملين في هذا القطاع.
- بلغ معدل الباحثين عن عمل في السلطنة في عام ٢٠١٧م نحو ١,٧٪، مرتفعا بنسبة ٠,٤٪ مقارنة بالعام السابق. حيث بلغ معدل الباحثات عن عمل ٦,٩٪ مقابل ٠,٧٪ للذكور. وتتركز أعلى معدلات الباحثين عن عمل في كل من محافظتي جنوب الباطنة والظاهرة بنسبة ٤٪ لكل منهما، ومحافظة مسندم بنسبة ٣,٧٪.

الشكل رقم (١٨): معدل العمانيين الباحثين عن عمل حسب المستوى التعليمي والجنس في عام ٢٠١٧م

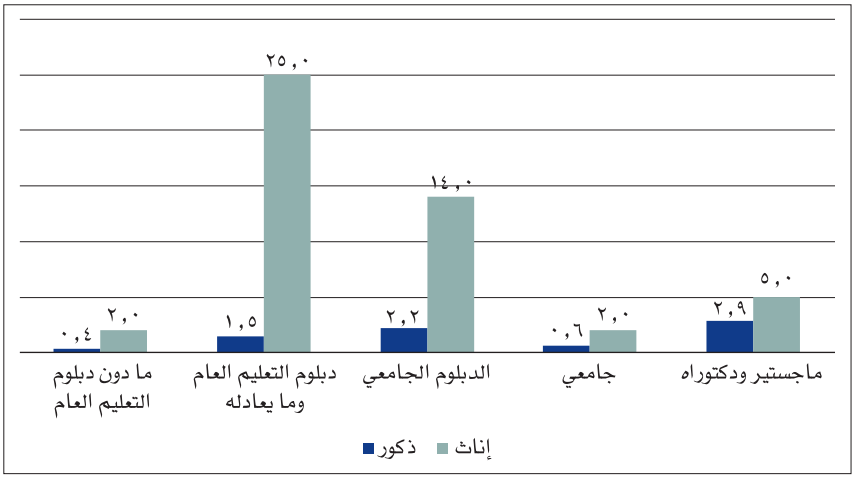

@NCSIOman +968 9145 9145 80076274 www.ncsi.gov.om